انتخابات عام 2022 في جمهورية شمال قبرص التركية والوضع الجيوسياسي في شرق المتوسط

حاجي محمد بويراز *

ملخص : يتناول هذا البحث الانتخابات العامة المبكّرة التي جرّت في جمهورية شمال قبرص التركية في الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2022 والمرحلة التي تلتها. يبدأ البحث بتقييم عام لبرامج الأحزاب التي تخطّت الحاجز الانتخابي بنسبة 5 % من الأصوات، ثم يقيّم نتائج الانتخابات، والحكومة الائتلافية التي تمخّضت عنها وشكّلها حزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد. بالإضافة إلى ذلك، يقدّم البحث تحليلاً للطريقة التي سيتشكّل بها الوضع الجيوسياسي في شرق المتوسط في المرحلة القادمة.

*جامعة سكاريا، تركيا

الكلمات المفتاحية: جمهورية شمال قبرص، الانتخابات المبكرة، شرق المتوسط، حزب الاتحاد الوطني.

The 2022 Election in TRNC and Geopolitical Situation in the Eastern Mediterranean

HACI MEHMET BOYRAZ *

ORCID NO : 0000-0001-9548-712X

ABSTRACT *This paper deals with the early general elections that took place in the Turkish Republic of Northern Cyprus on January 23, 2022, and its subsequent phase. The research begins with a general evaluation of the programs of the parties that crossed the electoral barrier by 5% of the vote, then it evaluates the election results, and the coalition government that resulted from it and formed by the National Union Party, the Democratic Party and the Rebirth Party. In addition, the research provides an analysis of the way the geopolitical situation in the Eastern Mediterranean will be shaped in the next stage.*

*Sakarya University, Turkey

Key words: Turkish Republic of Northern Cyprus, Early Elections, the Eastern Mediterranean, NUP.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(2/11)
167 - 188

DOI:10.36360/1560-011-002-008

مدخل

عُقِدت آخر انتخابات عامة بجمهورية شمال قبرص التركية عام 2018، إلا أنّ أيًّا من الأحزاب لم يتمكن من الحصول على الأصوات الكافية لتشكيل حكومة بمفرده حينئذ؛ لذا شُكّلت حكومة ائتلافية بقيادة الحزب الجمهوري التركي. ولكن هذا الائتلاف الذي شكلته أربعة أحزاب لم يصمد طويلًا كما كان متوقّعًا. لاحقًا، شُكِّلت ثلاث حكومات ائتلافية مختلفة بقيادة حزب الاتحاد الوطني، وعلى إثر وقوع خلافات بين الأحزاب المشكّلة للحكومة الائتلافية وهي حزب الاتحاد الوطني وحزب الميلاد الجديد والحزب الديمقراطي، وحلّ الحكومة- جرى تشكيل حكومة مؤقتة بين حزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، وقد اتّخذت هذه الحكومة بدعم من بقية الأحزاب قرارًا بعقد انتخابات عامة مبكرة. وفي الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2022م عُقِدت الانتخابات العامة المبكرة، وفاز فيها حزب الاتحاد الوطني، إلا أنّه لم يتمكن من الحصول على عدد 26 مقعدًا اللازم لتشكيل الحكومة منفردًا، وعليه جرى تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد.

تحلل هذا البحث الانتخابات العامة المبكرة التي عُقِدت في جمهورية شمال قبرص التركية عام 2022 وما جرى قبلها وبعدها، وتقدّم تقييمات للمرحلة المقبلة. تقدم الدراسة في البداية تعريفًا بالأحزاب التي نجحت في تجاوز الحاجز الانتخابي المقدر بـ 5٪، ثم تفحص نتائج الانتخابات، وتقيّم الحكومة الائتلافية التي جرى تشكيلها عقب الانتخابات. وتحلّل الدراسة في جزئها الأخير الكيفية التي ستتشكل بها المعادلة الجيوسياسية شرقي المتوسط في المرحلة القادمة.

الأحزاب التي تجاوزت الحاجز الانتخابي

قبل انتخابات الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2022م أعلنت الأحزاب السياسية رؤاها بخصوص العديد من القضايا، وأهدافها المتعلقة بفترة السنوات الخمس المقبلة في حالة الوصول للسلطة. وقد برزت في هذا السياق ثلاث قضايا، هي: الاقتصاد القبرصي، والمسألة القبرصية، والعلاقات مع تركيا. وقد كانت المقاربات التي تبنتها الأحزاب بخصوص هذه القضايا أهم العوامل المؤثّرة في القرار الانتخابي للمجتمع القبرصي التّركي. واستنادًا إلى ذلك، في هذا الجزء من البحث سنتناول بالتحليل الأحزاب التي نجحت في تجاوز الحاجز الانتخابي والحصول على تمثيل برلماني، وهي: حزب الاتحاد الوطني والحزب الجمهوري التركي وحزب الشعب والحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد.

حزب الاتحاد الوطني

يُعَدّ حزب الاتحاد الوطني أحد أعرق حزبين في جمهورية شمال قبرص التركية. أيديولوجيًّا، يقف الحزب الذي أسّسه رؤوف دنكتاش عام 1975 في يمين الوسط، ويمثّل تقليدًا سياسيًّا من التقليديين المسيطرين على الحياة السياسية في جمهورية شمال قبرص التركية. في الوقت الحالي يتولى الطبيب فايز صوجو أوغلو الرئاسة العامة للحزب الذي يستند إلى مبادئ محافظة وقومية. وقد أدّى الحزب دور الشريك الأكبر في ثلاث من أربع حكومات ائتلافية جرى تشكيلها في قبرص التركية عقب الانتخابات العامة في 2018، وكان شريكًا في الحكومة الائتلافية التي قادت البلاد نحو عقد انتخابات مبكرة.

قبل الانتخابات طغت نبرة التركيز على الاستقرار في البيان الذي نشره لانتخابات 2022، حيث سعى حزب الاتحاد الوطني للتأثير في الناخبين بشعارَين، أحدهما: «لنسِر معًا من أجل نموّ مستقرّ».[1] وثانيهما يخصّ الاقتصاد، حيث تصدّرت الوعود الآتية البيان الانتخابي للحزب: «تحفيز استثمارات القطاع الخاص، وتطوير مشروعات لربط قبرص بتركيا بخط أنابيب غاز طبيعي، وتأسيس سوق لرؤوس الأموال والتحول لنظام الدخل الإلكتروني، وتحصيل ضرائب تصاعدية، وتأسيس مناطق استثمارية سياحية جديدة، وإصدار إعفاءات للتجار».

منذ تأسيسه بقيادة رؤوف دنكتاش، تبنّى الحزب خطابًا طالما عَدّ تركيا الوطن الأمّ، وأولى أهمية كبيرة لتطوير علاقات قوية معها. ويهدف الحزب، بحسب ما جاء في بيانه الانتخابي، إلى التكامل مع تركيا في القضايا كافة، ويدافع عن ضرورة استمرار الضمانة الفعلية لتركيا بشكل فعال على جزيرة قبرص. ومن الجدير بالذكر أن حزب الاتحاد الوطني بوصفه مؤسسة أو أحد نوابه في البرلمان لم يصدر عنه أيّ تصريح من شأنه أن يلحق الضرر بالعلاقات مع تركيا.

وفيما يخصّ المسألة القبرصية، يقوم الحزب بالتحرّك بالتنسيق مع تركيا، ويدافع عن حلّ الدولتين. في الأساس، بعد وصول المفاوضات بين الطرفين التركي واليوناني في كرانس–مونتانا إلى طريق مسدود، اقتنع الجانب التركي بأن النموذج الفيدرالي لم يعد الحلّ المناسب للقضية، ودعا إلى ضرورة مناقشة نموذج بديل. وعلى إثر ذلك، في الثاني والعشرين من مايو 2019 وبعد دراسة مشتركة من حكومة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب الائتلافية بقيادة إرسين تتار الرئيس العام حينئذ لحزب الاتحاد، عاد نموذج حل الدولتين الذي كان قد ظلّ حبيس الأدراج لفترة طويلة إلى الواجهة مجددًا. وبالتوازي مع دعم تركيا أيضًا لهذا النموذج تحولت السياسة المشتركة للجانب التركي

من الفيدرالية إلى نموذج حلّ الدولتين. وأخيرًا، فيما يتعلق بمسألة منطقة مرعش المغلقة أُسِّس موقف الحزب من الموضوع على أساس استكمال الافتتاح.

الحزب الجمهوري التركي

أُسِّس الحزب الجمهوري التركي عام 1970، وينتهج سياسة ديمقراطية اجتماعية، وهو أقدم حزب سياسي في جمهورية شمال قبرص التركية، كما أنه حزب جماهيري يقف يسار الوسط من الناحية الأيديولوجية، ويمثّل أحد التيارين السياسيين المهيمنين على السياسة القبرصية. ويتولّى الأكاديمي توفان إرهورمان الرئاسة العامة للحزب منذ سبتمبر 2016. وقد شارك الحزب في الحكومة الائتلافية التي ضمّت حزب الشعب والحزب الديمقراطي التي شُكِّلت عقب الانتخابات العامة عام 2018 وتولت السلطة لمدة عام ونصف تقريبًا.

فضّل الحزب استخدام شعارَي: «الحزب الجمهوري التركي قادم من أجل قبرص» و«أنجزنا، وسننجز مجدّدًا» – من أجل انتخابات الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) العامة. وفي بيانه الانتخابي وعد الحزب بأن تثمر جهوده لاستخدام اليورو عملةً رسمية للبلاد. وكان من بين الوعود الانتخابية الأخرى للحزب إعفاء الحد الأدنى للأجور من الضرائب، وربط الحصول على الجنسية بشروط جديدة من خلال تعديلات على قانون المواطنة الذي أثار جدلًا في الفترة الأخيرة، والتحوّل إلى نظام اليوم الدراسي الكامل من أجل ضمان تحقيق المساواة في الفرص في التعليم.[2] كما تعهد الحزب أيضًا بفتح منطقتي غازي ماغوسا وباف إن تمكن من الوصول للسلطة.

ومن حيث العلاقات مع تركيا، يقر الحزب الجمهوري التركي بأن امتلاك علاقات طيبة مع أنقرة على أهمية حياتية بالنسبة للبلاد؛ نظرًا للحقائق التاريخية والسياسية، إلا أنه يؤكد ضرورة أن تكون العلاقات القبرصية–التركية متوازنة، مثل العلاقات مع باقي الدول.[3] ولكن لم يصدر عن الحزب ولا عن زعيمه إرهورمان تصريح واضح بخصوص الكيفية التي يجب أن يتحقّق بها هذا التوازن. إلى جانب ذلك، فقد قاطعت إدارة الحزب الزيارة التي أجراها الرئيس رجب طيب أردوغان إلى جمهورية شمال قبرص التركية في تموز (يوليو) عام 2021، ولم تحضر الجلسة التي ألقى فيها خطابه في البرلمان، وقد سوّغ الحزب هذا الموقف بأن الشكل الحالي للعلاقات بين شمال قبرص وتركيا قد انحرف عن المسار الصحيح، ومن ثَمّ لم تعد العلاقات مستدامة.[4]

وفيما يتعلّق بحل المسألة القبرصية، يدافع الحزب عن النموذج الفيدرالي، وفي هذا الصدد قال زعيم الحزب: «إن نظامًا فيدراليًّا يضمّ منطقتين ومجتمعين، ويستند

إلى المساواة السياسية ليس مقترحًا جرى فرضه على القبارصة الأتراك، بل إنه طرح تركي وُضِع على طاولة المفاوضات وتوافقت عليه جميع الأطراف. كما أن مجلس الأمن الدولي لم يبحث أي صيغة للحلّ خارج هذا الإطار منذ أعوام».[5] وفي تصريح آخر لزعيم الحزب أكّد أن نموذج حلّ الدولتين غير مطروح على جدول أعمال الحزب، وأن الحزب يصرّ على الحلّ الفيدرالي للقضية القبرصية.[6] أما فيما يخصّ عملية فتح مرعش، فالحزب لا يعارض إعادة فتح المنطقة من الأساس، ولكن أولوية الحزب في هذا الموضوع هي أن يجري الفتح بتنسيق مع الأمم المتحدة، وعلى نحو لا يتعارض مع القانون الدولي.[7]

> **"شكّل الحزب الديمقراطي بالاشتراك مع اثنين من الأحزاب الجماهيرية الكبرى -هما حزب الاتحاد الوطني والحزب الجمهوري التركي- حكومات ائتلافية في فترات مختلفة"**

الحزب الديمقراطي

أُسِّس الحزب الديمقراطي عام 1992 على يد مجموعة من النواب المنشقّين عن حزب الاتحاد الوطني، ويتولى رئاسته العامة في الوقت الحالي رجل الأعمال فكري آتا أوغلو المعروف بتوجهه القومي المحافظ. وقد خاض الحزب الديمقراطي الذي يضع نفسه على يمين الوسط، مثل حزب الاتحاد الوطني، 7 انتخابات عامة حتى اليوم، وحصد أكبر قدر من الأصوات في الانتخابات العامة عام 1993 بنسبة 29٪ ليشغل 16 مقعدًا في المجلس. وفي الانتخابات العامة التي أُجريت عام 2018 حصل الحزب الديمقراطي على نسبة 8.7٪ من الأصوات وشغل 3 مقاعد فقط في المجلس. طوال تاريخه السياسي الذي يمتد لـ30 عامًا، شكّل الحزب الديمقراطي بالاشتراك مع اثنين من الأحزاب الجماهيرية الكبرى –هما حزب الاتحاد الوطني والحزب الجمهوري التركي– حكومات ائتلافية في فترات مختلفة.

في انتخابات الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) الماضي تبنّى الحزب شعار: «من التقاليد إلى المستقبل» وكانت أولويته الانتخابية هي تعزيز اقتصاد البلاد الذي تعرض لأضرار جسيمة بسبب الجائحة. لذا، فقد قدم وعودًا، مثل رفع الكفاءة والفعالية في القطاع العام، والتحول الرقمي، وإجراء الإصلاح الضريبي.[8] إلى جانب ذلك، ينظر الحزب الديمقراطي، بوصفه حزبًا قوميًّا محافظًا، إلى الحفاظ على علاقات قوية مع تركيا على أنّها من بين المبادئ الرئيسة له، حيث يُعرَف آتا أوغلو زعيم الحزب الديمقراطي على أنه ضمانة لوجود علاقات قوية وطيبة مع تركيا الوطن الأم، وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2020 دعم الحزب الرئيس إرسين تتار «الذي أقام علاقات طيبة مع تركيا» بحسب وصف الحزب.[9]

وخلال هذه الفترة التي تشهد سجالات حول حلّ القضية القبرصية يدعم الحزب الديمقراطي حلّ الدولتين، شأنه شأن حزب الاتحاد الوطني. وفي تصريح لآتا أوغلو زعيم الحزب حول الموضوع، أكّد أن المباحثات التي تستند إلى النموذج الفيدرالي المستمرة منذ نصف قرن في قبرص لم تصل إلى أي نتيجة، وأن جمهورية شمال قبرص التركية لم تعد تحتمل المزيد من المماطلة، وأشار إلى أنّ وجود حلّ عادل ودائم لن يتأتى إلا بوجود دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب على أساس من المساواة السيادية.[10] ويدعم الحزب إعادة فتح منطقة مرعش منذ اليوم الأول.

حزب الشعب

أُسِّس حزب الشعب على يد الأكاديمي قدرت أوزرساي؛ بهدف فتح طريق ثالث في السياسة القبرصية، بعيدًا عن ثنائية حزب الاتحاد الوطني والحزب الجمهوري التركي، حيث يتبنّى الحزب توجهًا ليبراليًا. وقد حصل الحزب الذي أُسِّس عام 2016 على نسبة 17٪ من الأصوات؛ ليحصد 9 مقاعد في المجلس في انتخابات 2018 التي كانت أول انتخابات عامة يخوضها. وعلى إثر ذلك، أصبح الحزب لاعبًا رئيسًا وشارك في الائتلاف الحكومي الذي قاده الحزب الجمهوري التركي، ثم ائتلاف حزب الاتحاد الوطني، محقّقًا بذلك نجاحًا انتخابيًّا كبيرًا. ولكن انسحابه بصورة أحادية من كلا الائتلافين اللّذين انضمّ إليهما وعدم إيفاءه بالوعود التي تعهّد بها قبل الانتخابات- فتح الباب أمام انخفاض شعبية الحزب، إذ تراجع عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في انتخابات كانون الثاني (يناير) 2022 من 9 إلى 3 مقاعد.

خاض حزب الشعب الانتخابات العامة في الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) بشعارات متعددة، مثل: «من أجل الشعب» و«حزب الشعب سيعمل والشعب سينتصر»، وكان من بين أبرز وعوده الانتخابية إطلاق مشروع إسكاني للشباب، وبرامج دعم لمواجهة البطالة. أما من حيث العلاقات مع تركيا، فينظر حزب الشعب إلى أنقرة على أنها شريك إستراتيجي، ويرى أن إقامة علاقات قوية مع تركيا من الأمور ذات الأولوية في السياسة الخارجية. وفي هذا السياق، كان زعيم الحزب أوزساي قد صرّح قبل الانتخابات الرئاسية عام 2020 بأن مصطفى آقنجي رئيس الجمهورية حينئذ قد أعاد العلاقات بين تركيا وجمهورية شمال قبرص عشرة أعوام إلى الوراء، مؤكدًا أنّ هذا النهج خاطئ.[11] أمّا بخصوص المسألة القبرصية، فموقف الحزب الحالي منحاز إلى حلّ الدولتين، ففي تصريح مفصّل لزعيم الحزب أدلى به عام 2019 عندما كانت هناك نقاشات مكثفة بخصوص النماذج البديلة أكّد أنّ الحلّ الفيدرالي في قبرص لم يعد له أيّ أساس واقعي، وأشار إلى ضرورة نقاش نماذج التعاون الثنائي بين الدولتين في الشمال والجنوب.[12]

يدعم الحزب من حيث المبدأ عملية فتح منطقة مرعش بالتوازي مع حلّ القضية القبرصية، ولكن خلال عملية الافتتاح عام 2020 أبدى الحزب ردّ فعل ضد حزب الاتحاد الوطني الذي كان شريكه في الائتلاف الحكومي. إذ إن أوزساي كان قد أكد أن الحزب يدعم فتح منطقة مرعش في إطار القانون الدولي وبالتعاون مع الأمم المتحدة، إلا أنه ادّعى أن هذه الخطوة قد جرى اتخاذها بدون علم من الحزب قبل أيام من الانتخابات الرئاسية، وأنه يجري استخدامها للدعاية الانتخابية.[13] لكن في العموم، على الرغم من أن الحزب قد احتجّ على نهج حزب الاتحاد الكبير شريكه في الائتلاف في الوقت الذي جرى فيه الافتتاح- إلا أنه يدعم مؤسسيًّا عملية الفتح.

حزب الميلاد الجديد

أُسِّس الحزب عام 2016 على يد الأكاديمي أرهان آريكلي، وهو حزب يميني من الناحية الأيديولوجية، ويحصد على الأصوات من الناخبين القادمين من تركيا المقيمين في قبرص بشكل أساسي. نجح الحزب في دخول البرلمان عقب الانتخابات العامة

عام 2018 بحصوله على 9.6٪ من الأصوات ليحصد مقعدين في المجلس، وهو من أحدث الأحزاب السياسية في البلاد جنبًا إلى جنب مع حزب الشعب. وكان الحزب من بين شركاء حكومة الأقلية التي شُكّلت في ديسمبر 2020 وانهارت في سبتمبر 2021.

يولي حزب الميلاد الجديد أهمية كبيرة للعلاقات مع تركيا؛ نظرًا لخلفيته السياسية القومية المحافظة، وقد أعطى الرئيس العام للحزب آريكلي خلال توليه منصب نائب رئيس الوزراء وحقيبة الاقتصاد أولوية لتطوير العلاقات مع تركيا في مجالي الاقتصاد والطاقة. إضافة إلى ذلك، يؤكد الحزب أن الإصرار على نموذج الاتحاد الفيدرالي العقيم في القضية القبرصية لم يعد له معنى منذ سنوات، ولذا يدعم الحزب حلّ الدولتين. حتى إن آريكلي صرح بأنه في حالة عدم قبول حل الدولتين فإنه من الممكن طرح نموذج «نخجوان» على الطاولة، وفي هذا الإطار يمكن مناقشة إنشاء كيان مستقل بشكل كامل في شؤونه الداخلية، ولكنه مرتبط بتركيا في سياسته الخارجية.[14] علاوة على ذلك، وقف آريكلي بجانب الحكومة في افتتاح منطقة مرعش، وشدّد على ضرورة أن تعود المنطقة لتقدم الخدمات للمجتمع القبرصي التركي بشكل متكامل.[15]

خاض الحزب انتخابات الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) الماضي بشعار: «انتخب حزب الميلاد الجديد للعودة إلى عهد الاستقرار»، كما أعد الحزب بيانًا انتخابيًّا طغت عليه موضوعات، مثل خفض تكاليف المعيشة، وحماية القوة الشرائية للشعب، ورفع الكفاءة الصحية، وتطوير التعاونيات. وبخلاف الأحزاب الأخرى، وعد حزب الميلاد الجديد بإنشاء وزارة العدل غير الموجودة في الجهاز الإداري للدولة، في حالة وصوله للسلطة.[16]

نتائج الانتخابات

وفقًا للبيانات التي أعلنتها الهيئة العليا للانتخابات في شمال قبرص التركية في السابع والعشرين من كانون الثاني (يناير)، أدلى 117 ألف ناخب (57.4٪) من أصل 203 ألف ناخب مسجل بأصواتهم في الانتخابات العامة المبكرة. وعلى هذا النحو، تجاوزت خمسة أحزاب الحاجز الانتخابي (5٪ من الأصوات)، وتمكنت من دخول البرلمان.[17] وعلى رأس هذه الأحزاب يأتي حزب الاتحاد الوطني (يمين الوسط) الذي حصل على 24 مقعدًا بنسبة 39.6٪ من الأصوات، يتلوه الحزب الجمهوري التركي (يسار الوسط) بـ18 مقعدًا نيابيًّا بنسبة 31.9٪ من الأصوات، أي أن تغييرًا لم يطرأ على ترتيب هذين الحزبين منذ انتخابات عام 2018. أمّا عن المراكز التالية، فقد حل الحزب الديمقراطي ثالثًا بـ3 مقاعد بنسبة 7.4٪ من الأصوات، وحلّ حزب الشعب رابعًا بمقعدين بنسبة 6.4٪ من الأصوات.

وفي مقابل هذه النتائج التي جاءت مصدقة للتوقعات التي انتشرت قبل الانتخابات، كان حصول الحزب الديمقراطي الاجتماعي على 4.4٪ من الأصوات، وإخفاقه في اجتياز الحاجز الانتخابي اللازم للحصول على مقاعد نيابية بمثابة مفاجئة. على أيّ حال، لم ينجح أيّ من الأحزاب في الوصول إلى عدد 26 مقعدًا نيابيًّا اللازم لتشكيل الحكومة بشكل منفرد، ونشأت الحاجة لتكوين ائتلاف حكومي، كما كان الحال في انتخابات عام 2018.

عند تقييم نتائج انتخابات الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) بشكل عام، نجد أن الأصوات قد تجمعت في الأحزاب الجماهيرية، ممثّلة في حزب الاتحاد الوطني والحزب الجمهوري التركي، حيث رفع حزب الاتحاد أصواته بنسبة 4٪ وعدد مقاعده النيابية من 21 إلى 24 مقعدًا، وبالمثل رفع الحزب الجمهوري التركي أصواته بنسبة 11٪ ليرتفع عدد مقاعده في المجلس من 12 إلى 18 مقعدًا. أي أن هذين الحزبين مجتمعين قد حصلا على أكثر من 70٪ من الأصوات، مستحوذين بذلك على 42 مقعدًا من أصل 50 مقعدًا في المجلس؛ لذا يمكن وصف الحزبين بأنهما من الأحزاب الرابحة من الناحية الكمية من عقد انتخابات مبكرة. أما الأحزاب الخاسرة فهما حزب الشعب الذي خسر 6 مقاعد نيابية، والحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي لم يتمكن من اجتياز الحاجز الانتخابي ودخول المجلس. ولكن على الرغم من ذلك، فقد ارتفعت أهمية الحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد بالنسبة لحزب الاتحاد الوطني من أجل الوصول لعدد 26 مقعدًا اللازم لتشكيل الحكومة.

بالمقارنة مع الانتخابات العامة المبكرة التي جرت عام 2018، نجد أن المقاعد الستّ التي خسرها حزب الشعب في انتخابات كانون الثاني (يناير) 2022 قد آلت ثلاثة منها إلى حزب الاتحاد الوطني، فيما آلت الثلاثة الأخرى إلى الحزب الجمهوري التركي؛ أي أن المقاعد التي خسرها حزب الشعب جرى تقاسمها بشكل متوازن بين حزب الاتحاد والحزب الجمهوري. بالمثل، آلت المقاعد الثلاثة التي خسرها الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى الحزب الجمهوري التركي المعروف بتقاربه معه أيديولوجيًّا. وعليه يمكن القول: إن حزب الشعب هو أكبر الأحزاب الخاسرة في الانتخابات، وقد خاض الحزب المعترك السياسي بهدف تشكيل بديل لحزب الاتحاد الوطني والحزب الجمهوري التركي، وقد نجح بالفعل في تحقيق هذا الهدف في أول انتخابات خاضها عام 2018 بحصوله على نسبة 17٪ من الأصوات (9 مقاعد نيابية). ولكن انسحاب حزب الشعب من حكومتين مختلفتين شُكّلتا بقيادة الحزب الجمهوري وحزب الاتحاد الوطني على الترتيب قد ألحق ضررًا جسيمًا بالمكانة السياسية للحزب عند المجتمع القبرصي التركي.

علاوة على ذلك، تراجعت نسبة أصوات الحزب الديمقراطي من 8.7٪ إلى 4.7٪، كما تراجعت نسبة أصوات حزب الميلاد الجديد من 9.6٪ إلى 4.6٪، على أن تغييرًا لم يطرأ على عدد المقاعد التي حصل عليها الحزبان. ومن ناحية أخرى، تزايدت أهمية الحزبين في عملية تشكيل الحكومة، بسبب عدم تمكن حزب الاتحاد والحزب الجمهوري التركي من الحصول على عدد المقاعد اللازم لتشكيل الحكومة بشكل منفرد.

ختامًا، ينبغي التذكير بأن حزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد وحزب الشعب كلها تدعم حلّ الدولتين في المسألة القبرصية، فيما يصر الحزب الجمهوري التركي على النموذج الفيدرالي الذي لم ينتج عنه أي تقدم ملموس منذ سنوات. وانطلاقًا من هذه الحقيقة، يمكن القول إن ما يقرب من 60٪ من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات 2022 قد دعموا أحزابًا تتبنّى حل الدولتين، مبتعدين بذلك عن النموذج الفيدرالي.

تقييم الحكومة الجديدة

في الثامن من شباط (فبراير) وعقب إعلان الهيئة العليا للانتخابات النتائج النهائية لانتخابات الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير)، كلف رئيس الجمهورية رئيس حزب الاتحاد الوطني صوجو أوغلو بمهمة تشكيل الحكومة. وقد بدأ صوجو أوغلو بإجراء مقابلات مع الأحزاب الممثلة في المجلس الجديد كافة، وبعد مفاوضات لتشكيل ائتلاف حكومة توصل صوجو أوغلو إلى اتفاق مع زعيم الحزب الديمقراطي آتا أوغلو بخصوص الحكومة الجديدة، ولكن صوجو أوغلو أراد أن يضمن أغلبية الثلثين من المجلس، وذلك لمنع تكرّر مشكلة النصاب القانوني التي واجهت حكومة حزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد. وعلى إثر ذلك تواصلت مفاوضات الائتلاف الحكومي التي تمخّضت عن قرار زعيم حزب الميلاد الجديد المشاركة في حكومة حزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي. وبهذا جرى تشكيل حكومة ائتلافية من الأحزاب سالفة الذكر- وتحصلت على دعم ما مجموعه 29 نائبًا في المجلس. وقد حصلت الحكومة الجديدة على 29 موافقة في مقابل 20 رفض في التصويت الذي جرى في المجلس في مارس 2021 وبدأت في مباشرة مهامها رسميًّا بعد الحصول على الثقة البرلمانية. وقد حصل حزب الاتحاد الوطني على رئاسة الوزراء إلى جانب 8 وزارات، وحصل الحزب الديمقراطي على وزارة واحدة، بالإضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء، أما حزب الميلاد الجديد فقد حصل على وزارة واحدة.

إلى جانب كل ذلك، تجب الإشارة إلى أن الأحزاب المشكّلة للحكومة تتشابه فيما بينها في القضايا المهمة، فعلى سبيل المثال؛ تتبنى الأحزاب الثلاثة أيديولوجيا يمين الوسط، وتدافع عن حلّ الدولتين في المسألة القبرصية، وتولي أهمية كبرى للعلاقات مع الوطن الأم تركيا، وتدعم فتح الأجزاء المتبقية من منطقة مرعش. وإذا أخذنا في الحسبان أن كلًّا من رئيس الجمهورية الحالي إرسين تتار والحكومة الجديدة يتبنيان حل الدولتين في المسألة القبرصية، فيمكن القول: إن السلطة التنفيذية في المرحلة القادمة ستتحرك بتناغم بوصفها جسمًا واحدًا فيما يتعلق بحل المسألة القبرصية. وبالشكل نفسه من غير المتوقّع أن تشهد علاقات تركيا بشمال قبرص أيّ مشكلات في المرحلة المقبلة، وذلك لأن الأحزاب المشكّلة للحكومة تولي أهمية لإقامة علاقات طيبة وإيجابية مع تركيا. وفي هذا الإطار، صرّح رئيس الوزراء صوجو أوغلو بأن العلاقات مع تركيا ستستمر -كما كانت في السابق- على أعلى المستويات، وأن الولاء والارتباط بتركيا ليسا مفتوحين للنقاش.[18]

كانت الجائحة وما نجم عنها من مشكلات اقتصادية هي البند الرئيس على جدول الأعمال قبل انتخابات الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير)، ولهذا السبب

ستكون مكافحة الجائحة وتخطّي المشكلات التي تواجه اقتصاد البلاد بسبب الجائحة على رأس أولويات الحكومة الجديدة. وسيكون غلاء المعيشة المتزايد والتأخيرات في دفع الرواتب والتضخم والقطع المتكرر في الكهرباء- على رأس بنود جدول أعمال الحكومة الجديدة. وقد صرّح رئيس الوزراء صوجو أوغلو في هذا الصدد بأن الاقتصاد سيكون أولوية الحكومة، وأن الهدف هو تجاوز المشكلات الناجمة عن الجائحة.[19] وقد جرى التأكيد في برنامج الحكومة أن الحكومة الجديدة ستبذل جهودًا مكثفة لتجاوز المشكلات الاقتصادية.[20]

ومن القضايا المهمّة الأخرى بنية نظام الحكم في شمال قبرص العالق بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، وهذا يفتح المجال أمام الاضطرابات السياسية، فخلال 39 عامًا مرّت منذ تأسيس جمهورية شمال قبرص التركية عام 1983 شُكِّلت 25 حكومة مختلفة، ويُعَدّ ذلك مؤشرًا على عدم الاستقرار. ومن هنا، من المتوقع أن يجري تناول قضية التحول إلى النظام الرئاسي التي تتبوّأ موقعًا بالفعل على جدول الأعمال منذ فترة بعيدة- بشكل جاد. وفي هذا السياق، من المحتمل بقوة أن تنتقل نقاشات النظام الرئاسي إلى مرحلة متقدمة بعد تحقيق التعافي الاقتصادي في البلاد خلال عام 2022. فحزب الاتحاد الوطني الشريك الأكبر في الحكومة الائتلافية يقرّ بأن نظام الحكم الحالي يتسبب في تعطيل إدارة الدولة ويضرّ باستقرارها. واستنادًا إلى ذلك، يقترح الحزب منذ عهد إرسين تتار التحول إلى نظام حكم رئاسي عقلاني وديمقراطي لحلّ مشكلة نظام الحكم في البلاد.[21] وكان الرئيس الحالي للحزب قد أكّد ضرورة المناقشة الجادة لتحول شمال قبرص إلى النظام الرئاسي بدلًا من النظام البرلماني؛ وذلك في تصريح له قبل أن يتولى رئاسة الحزب.[22] علاوة على ذلك، فالحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد شريكا حزب الاتحاد الوطني في الحكومة الائتلافية يدعمان أيضًا النظام الرئاسي بشكل واضح؛ من أجل تأسيس الاستقرار الدائم، ووضع حدّ لبطء الهيكل السياسي للبلاد.[23]

وبالنظر إلى أحزاب المعارضة، صرح زعيم الحزب الجمهوري التركي توفان أرهورمان بأن النظام الرئاسي ليس النظام الوحيد الذي يمكن أن يحقّق الاستقرار السياسي، بل يحمل النظام الرئاسي في طياته مشكلات أكبر.[24] وبالشكل نفسه صرح الأمين العام للحزب بأن الحزب يدعم النظام البرلماني.[25] أما عن حزب الشعب المعارض، فقد أفاد زعيمه قدرت أوزرساي عام 2019 بأن حزبه ينظر بإيجابية لفتح مسألة التحول إلى النظام الرئاسي للنقاش على الأقل.[26] عند مراعاة كل ذلك نجد أن أربعة أحزاب من الأحزاب الخمسة الممثلة في البرلمان في الوقت الحالي لديها موقف إيجابي من نقاش النظام الرئاسي.

وأخيرًا، سيتوّأ موضوع الاعتراف بجمهورية شمال قبرص التركية موقعًا رئيسًا بين القضايا ذات الأولوية في المرحلة القادمة بالنسبة للحكومة الجديدة؛ فشمال قبرص، وعلى الرغم من كونها دولة مستقلة بنفسها، إلا أن تركيا وحدها تعترف بها من الناحية القانونية (de jure)، ولكن هناك العديد من الدول والمنظمات الدولية تعترف فعليًّا (de facto) بجمهورية شمال قبرص التركية.

إن حصول دولة ما على اعتراف الدول الأخرى بها من الناحية القانونية وتمثيلها لدى المجتمع الدولي لهما أهمية كبرى، من حيث أن تكون هذه الدولة صاحبة كلمة. وعلى الرغم من وجود دولتين مستقلتين في الجزيرة، إلا أن المجتمع الدولي يعترف بالإدارة اليونانية لجنوب قبرص ممثلًا وحيدًا لكامل الجزيرة باسم «جمهورية قبرص». ولهذا السبب يجري تجاهل الكيان القانوني لجمهورية شمال قبرص التركية. وعليه، فحصول شمال قبرص على اعتراف من دول أخرى غير تركيا من أهم القضايا. من ناحية أخرى، فتَحَ وصولُ 3 وفود مختلفة من أذربيجان في تموز (يوليو) 2021 وكانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) من عام 2022 إلى شمال قبرص– البابَ أمام توقّعات قوية بأن أذربيجان ستعترف بجمهورية شمال قبرص التركية قريبًا. ولهذا السبب ستدفع الحكومة الائتلافية الجديدة أعمالها من أجل أن تعترف أذربيجان على وجه التحديد بالدولة.

الوضع الجيوسياسي شرق المتوسط في المرحلة المقبلة

سيشكل التوتر في شرق المتوسط اختبارًا صعبًا ينتظر الحكومة الجديدة، ولعمل تقييم عقلاني حول الموضوع، سيكون من الضروري تذكّر ما حدث في المنطقة في الفترة الأخيرة، ثم التكهّن بما قد يحدث في المرحلة المقبلة. وفي هذا السياق من الضروري الإشارة إلى استمرار المشكلات المتعلقة بالمجالات البحريّة بين جمهورية شمال قبرص التركية والإدارة اليونانية لجنوب قبرص في شرق المتوسط. فالإدارة اليونانية التي ما زالت ترى أنها «جمهورية قبرص» وتدّعي أن لها حقوقًا وصلاحيات في شمال الجزيرة أيضًا أبرمت اتفاقات ترسيم لحدود المنطقة الاقتصادية الحصرية مع الدول المجاورة للمنطقة ممثلة في مصر عام 2003 ولبنان عام 2007 و«إسرائيل» عام 2010.[27] وقد قسّم اليونانيون المنطقة التي عدّوها واقعة داخل مناطق الصلاحية البحرية التابعة لهم إلى 13 قطعة، وأعطوا الصلاحيات لشركات الطاقة من أجل إجراء أعمال البحث والتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في هذه القطع. وقد كان منح الصلاحية للعديد من الشركات التي كان من بينها نوبل الأمريكية وتوتال الفرنسية وكوغاز الكورية الجنوبية وبي بي الإنكليزية وإيني الإيطالية وقطر للبترول القطرية للبحث والتنقيب في المنطقة بمثابة تحويل للمشكلة من مشكلة إقليمية إلى مشكلة عالمية. وكان هناك رغبة لردع التدخلات العسكرية التركية في المنطقة، بهذه الطريقة.

إن اتّباع اليونانيين مثل هذه السياسة على الرغم من البنية ذات الدولتين الموجودة فعليًّا في الجزيرة والانقسام المجتمعي ستؤدي بالطبع إلى تزايد التوتر في المنطقة. إذ بدأت المشكلات المتعلقة بمجالات الصلاحية البحرية في شرق المتوسط في احتلال موقع مهمّ في سياسة تركيا وشمال قبرص الخارجية خلال فترة الأعوام العشرة الأخيرة. ونتيجة لذلك، تؤخذ التطورات الواقعة في المنطقة في الحسبان بشكل رئيس في الرؤية الجيوسياسية للجانب التركي.

علاوة على ذلك، يسعى القبارصة اليونانيون إلى تشكيل حلف عسكري معادٍ لتركيا مع اليونان من أجل تقييد مجال حركة الجانب التركي في شرق المتوسط. وبالنظر إلى خلفية هذه المسألة، نجد أن كلا البلدين يعطيان أولوية لسياسة توازن القوى التقليدية التي تركز المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية عليها، ساعيين بذلك للوصول إلى نفس مستوى تركيا التي تُعَدّ تهديدًا عظيمًا بالنسبة لهما. ولكن داخليًّا، ثمة فارق هائل قابل للقياس في القدرات المادية من الناحية العسكرية والبشرية بين تركيا وثنائي اليونان والإدارة اليونانية لجنوب قبرص؛ لهذا السبب، تلجأ هاتان الدولتان إلى عمل موازنة خارجية لتوحيد قواهما ضد تركيا، إلا أن هذا أيضًا ليس كافيًا، لذا تسعى الدولتين إلى التعاون على مستوى إقليمي مع قوى إقليمية لها علاقات مضطربة مع تركيا مثل مصر و»إسرائيل». وقد كان منتدى غاز شرق المتوسط ثمرة للارتقاء بهذا التعاون إلى مستوى ملموس. إلى جانب ذلك، يتلقى ثنائي اليونان وجنوب قبرص الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من الاتحاد الأوروبي من أجل فرض السيادة على شرق المتوسط، وتقييد مجال المناورة بالنسبة لتركيا في المنطقة.

شكل الثنائي سالف الذكر تحالفًا ضد تركيا مع فرنسا التي تتعاون معه منذ فترة، ويسعى الثنائي لتطوير هذا التحالف باستمرار، ففي عام 2017 جرى توقيع اتفاق للدفاع والتعاون بين فرنسا وجنوب قبرص ودخل حيز التنفيذ عام 2020، وقد أبرمت اليونان اتفاقًا مماثلًا مع فرنسا. وتنصّ المادة الثانية من اتفاق التعاون الإستراتيجي في مجال الدفاع والأمن المكون من 31 مادة والمبرّم في الثامن والعشرين من سبتمبر 2021، على أن الطرفين سيساعدان بعضهما في حالة وقوع هجوم من دولة ثالثة.[28] وعند أخذ التوتر رفيع المستوى المستمر في شرق المتوسط في الحسبان، يظهر بشكل واضح أن هذه المادة قد وضعت لمواجهة الهجمات المحتمل قدومها من تركيا.

وردًّا على إستراتيجية السياسة الخارجية المتجاوزة التي اتبعها الثنائي المذكور في شرق المتوسط، ترد تركيا بالمستوى نفسه استنادًا إلى مبدأ المعاملة بالمثل، وتأتي التدريبات العسكرية على رأس هذه الردود. حيث تُفهَم هذه التدريبات التي تجريها تركيا

لحماية الوطن الأزرق البالغ مساحته 462 ألف كم مربع وإظهار قوتها العسكرية، وتعزيز قدراتها على المناورة الميدانية- على أنها رسالة ملموسة للطرف الآخر ممثل في معسكر اليونان وجنوب قبرص وداعميه. وفقًا لذلك، ترسل تركيا رسالة مفادها أنها مستعدة لخطر النزاع المسلح المحتمل وقوعه في شرق المتوسط، وأنها لن تتردد في استخدام قوتها العسكرية على الأرض إذا لزم الأمر.

علاوة على ذلك، أعلنت تركيا عدة مرات أنها لن تسمح بمرور السفن القادمة لأعمال الحفر والتنقيب عن الغاز الطبيعي في مجالات الصلاحية البحرية المتنازع عليها التي أعلنتها جنوب قبرص. وبالفعل، في فبراير من عام 2018 منعت قوات البحرية التركية السفينة SAIPEM 12000 التابعة لشركة إيني الإيطالية من دخول ما يعرف بالمنطقة الثالثة في البحر المتوسط لإجراء أعمال البحث والتنقيب.[29] وقد حدثت واقعة مشابهة عام 2021 أيضًا؛ حيث حاولت سفينة البحث «Nautical Geo» التي كانت ترفع علَم مالطا ومملوكة لإيطاليا الدخول بدون تصريح إلى الجرف القاري التركي في تشرين الأول (أكتوبر) بإذن حصلت عليه من جنوب قبرص، ولكن العناصر التابعة للأسطول التركي تعقبت السفينة، وأخرجتها من الجرف القاري لتركيا.[30] لاحقًا في سبتمبر من العام نفسه، منعت عناصر القوات البحرية التركية السفينة SAIPEM 12000 التابعة لشركة إيني الإيطالية لدى محاولتها الاقتراب من المنطقة الثالثة التي تعدّها تركيا منطقة اقتصادية حصرية لها لإجراء أعمال بحث وتنقيب عن الغاز الطبيعي.[31] بفضل ذلك تظهر تركيا أنها لن تتغاضى بأي صورة من الصور عن التحركات اليونانية في المنطقة، وأنّها جادة للغاية فيما يتعلق باستخدام عناصرها العسكرية.

الأهمّ من ذلك هو أن حكومة جمهورية شمال قبرص التركية أطلقت مشروعًا مهمًّا لإقامة قاعدة بحرية في شبه جزيرة كارباز الواقعة شمالي قبرص، آخذة في الحسبان ما قد تشهده المنطقة من أخطار في المرحلة المقبلة. فبموجب قرار مجلس إدارة الشؤون الدينية وإدارة الأوقاف التابعة لمجلس الوزراء في شمال قبرص، ستخصّص الأملاك التابعة لإدارة الأوقاف في المنطقة سالفة الذكر لقيادة قوات الأمن القبرصية لمدة 30 عامًا.[32] وقد شغل مشروع إقامة القاعدة البحرية في كارباز جدول الأعمال منذ عام 2019 وتدعمه تركيا، إذ سيسهل من عملية صيانة السفن التابعة للقوات البحرية، وسيساعد على إعطاء رد فعل أسرع على السفن التي تحاول دخول مجالات الصلاحية البحرية من دون إذن.

تقع أقرب قاعدة عسكرية تركية متكاملة الأركان لقبرص في منطقة آك ساز في مرمريس، وستسهل القاعدة الجديدة التي ستُقام في كارباز مناورات الجانب التركي في شرق المتوسط.[33] علاوة على ذلك، تستخدم القوات المسلحة التركية قاعدة «كيتشيت

قلعة» للطائرات المسيرة منذ عام 2019، لذا فتخصيص قاعدة كهذه للقوات البحرية يظهر أن الجانب التركي يولي أهمية للإجراءات العسكرية من الآن؛ من أجل رفع قدراته الردعية ضد أيّ توترات يحتمل أن تحدث في المنطقة في المرحلة المقبلة. بعبارة أخرى، يعزّز الجانب التركي موقفه الحاسم على طاولة الدبلوماسية بخصوص حماية حقوقه ومصالحه في شرق البحر المتوسط من خلال تدابيره على الأرض وفي البحر، موجّهًا بذلك رسالة واضحة لكلّ الأطراف ذات الصلة.

وأخيرًا، فيما يتعلق بالوضع الجيوسياسي في شرق المتوسط، ينبغي الحديث عن مشروع خط أنابيب «إيست ميد». وكما هو معروف، كانت «إسرائيل» بالتعاون مع الإدارة اليونانية لجنوب قبرص قد أطلقت المشروع الذي كان من المخطط أن يمتد على طول 1200 ميل تقريبًا، لتوصيل غاز المتوسط إلى اليونان ومنها إلى الأجزاء الداخلية في أوروبا. وقد اكتسب المشروع طابعًا رسميًّا بإبرام الأطراف اتفاقًا في الثاني من كانون الثاني (يناير) 2020، وكان الاتحاد الأوروبي من جانبه قد تعهد بتقديم الدعم المالي للمشروع الذي تقوده الدول الثلاث من أجل تقليل اعتمادية الدول ذات العضوية في الاتحاد على الغاز الطبيعي الروسي. وعلى الرغم أن الطريق الأقصر والآمن لتوصيل غاز المتوسط إلى أوروبا يمر من تركيا إلا أن المشاركين في المشروع أصرّوا عليه، عنادًا منهم؛ لحصار تركيا في شرق المتوسط، انطلاقًا من أولوياتهم الجيوسياسية.

ولكن لم يكن من الممكن حلّ مشكلة تمويل المشروع المقدرة قيمته بـ7 مليارات يورو. والأهم أن أعمال مدّ الخط لم تنطلق لأسباب تقنية، وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنّها لن تدعم المشروع المذكور بعد الآن، وذلك في تصريح لها في كانون الثاني (يناير) 2022.[34] وبهذا الشكل أوضحت إدارة بايدن أن المشروع غير قابل للتنفيذ، ورجّحت عدم تصعيد التوتر في شرق المتوسط أكثر. ويمكن القول: إن تسريع إدارة بايدن أعمال التحول نحو الطاقة الخضراء أو الطاقة المتجددة تقف وراء هذا القرار. وهناك رأي آخر يولي أهمية أكبر للمصالح التجارية الأمريكية يرى أن الولايات المتحدة قد سحبت دعمها من مشروع «إيست ميد»، رغبة منها في توصيل الغاز المسال الأمريكي إلى الأسواق الأوروبية.[35] على كل حال، كان سحب الولايات المتحدة دعمها من المشروع تطورًا مهمًّا من شأنه أن يضعف الجبهة المضادة لتركيا.

من ناحية أخرى، بخوض تركيا مسارًا لتطبيع العلاقات مع «إسرائيل»، بدأت أنقرة في الدفع بفكرة توصيل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر أراضيها، وهو الأمر الذي يرفع من احتمال أن يتراجع التنافس الجيوسياسي في شرق المتوسط في مقابل زيادة التعاون على الأقل بين تركيا و«إسرائيل». وفي سيناريو كهذا ستصبح تركيا في مكانة جيوسياسية أقوى في شرق المتوسط. إلى جانب ذلك، يتجنب الاتحاد الأوروبي توقيع عقوبات

ثقيلة على تركيا بسبب ملف شرق المتوسط على العكس من مطالب اليونان والإدارة اليونانية لجنوب قبرص، وهو ما يمكن أن يُفسَّر بأن بروكسل لا ترغب في تصعيد الأزمة في المنطقة أكثر.

خاتمة

في إطار التحليلات التي تضمنها البحث، من الضروري تأكيد أن حزب الاتحاد الوطني والحزب الجمهوري التركي بوصفهما من أحزاب الوسط كانا الرابحين في انتخابات الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2022م، في حين كان حزب الشَعب والحزب الديمقراطي الاجتماعي من بين الأحزاب الخاسرة في الانتخابات المذكورة. أما البقية الباقية ممثلة في الحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد، فلم يحققا نجاحًا أو أخفقا بوضوح، وحافظت على أصواتها من دون تغيير يُذكَر، وعلى الرغم من ذلك فقد حاز كلا الحزبين أهمية كبرى في مسألة تشكيل الحكومة الجديدة، حيث تشكلت الحكومة السادسة والعشرين في شمال قبرص من قبل حزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد.

تنتظر قائمة طويلة من الملفات التي تطلب الحل في السياسة الداخلية على وجه الخصوص الحكومة الجديدة التي من المنتظر أن تقود البلاد حتى عام 2027، في ظل الظروف العادية. وفي هذا السياق، ستكون أولوية الحكومة الجديدة مواجهة الجائحة وتجاوز المشكلات التي تواجه اقتصاد البلاد بسبب الجائحة.

إضافة إلى ذلك، تدعم الأحزاب المشكّلة للائتلاف الحكومي حلّ الدولتين فيما يخصّ القضية القبرصية؛ لذا، ففي حال انطلاق المفاوضات من جديد في الفترة المقبلة سيكون خيار الجانب التركي هو حلّ الدولتين. وحتى وإن لم يجر التوصل إلى حل لمشكلة الجزيرة فالحكومة الجديدة ستضاعف الجهود الموجّهة للحصول على اعتراف دولي بالدولة آخذة في حسبانها الإشارات الإيجابية القادمة من أذربيجان على وجه التحديد. وبالتوازي مع ذلك، من المتوقع أن يكون النقاش حول تغيير نظام الحكم الحالي الذي هو السبب الأهم لحالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد- على رأس أولويات البلاد في المرحلة القادمة. وفي هذا السياق، يمكن عدّ الموقف الإيجابي لأربعة أحزاب من الأحزاب الخمسة الممثّلة في البرلمان من التحول إلى النظام الرئاسي- فرصة مهمّة بالنسبة للسياسة القبرصية.

وأخيرًا، وفيما يتعلق بالوضع الجيوسياسي في شرق المتوسط، هناك قناعة سائدة على نطاق واسع بأن التوتر في المنطقة بين الجانب التركي وكتلة اليونان والإدارة اليونانية لجنوب قبرص- سيستمر في المرحلة المقبلة. وفي هذا السياق، من الضروري الانتباه إلى حقيقة أن حكومة حزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وحزب الميلاد الجديد كانت قد أكدت في برنامجها الحكومي المشترك أنها جنبًا إلى جنب مع تركيا لن تتنازل عن حقوق البلاد في شرق المتوسط. ولن تتراجع أطراف التنافس الاقتصادي السياسي الذي تشهده المنطقة بسبب المسألة القبرصية بسهولة عن مواقفها؛ لذا سيستمر شرق المتوسط على رأس الأولويات الجيوسياسية للجانب التركي. وإن إجراء الجانب التركي لأعمال البحث والتنقيب في المنطقة باستخدام إمكاناته الخاصة والأهم من ذلك، قدرته على الرد بالمثل باستخدام قدراته العسكرية على تكتيكات أعضاء الكتلة المضادة له التي تسعى لغصب حقوقه في المنطقة- هي أكبر ما يملك الجانب التركي في هذا الشأن. علاوة على ذلك، فإنّ اتجاه تركيا إلى تطبيع العلاقات مع دول المنطقة ومن بينها مصر و«إسرائيل» وسحب قوة عالمية بحجم الولايات المتحدة دعمها من مشروع «إيست ميد» يمكن تقييم كلّ ذلك على أنه ميزة جيوسياسية مهمّة أخرى لتركيا.

الهوامش والمراجع :

1. «2022 Seçim Manifestosu», Ulusal Birlik Partisi, http://medya.ulusalbirlikpartisi.com/#p=1
2. «CTP, 2022 Seçim Bildirgesi'ni Açıkladı», Kıbrıs Gazetesi, 4 Ocak 2022.
3. «Erhürman: Türkiye ile İyi İlişkiler Bizim için Yaşamsal Önemde», Kıbrıs Gazetesi, 6 Mart 2018.
4. «CTP Parti Meclisi Kararı», Cumhuriyetçi Türk Partisi, https://www.cumhuriyetciturkpartisi.org/16-Temmuz-2021-CTP-Parti-Meclisi-karari.html,
5. Hacer Buruk ve Ayça Demet Atay, «An Analysis on the Message Strategies Used by Candidates in the TRNC 2020 Presidential Elections», International Journal of Art, Culture and Communication, Cilt: 3, Sayı: 1, (2021), s. 43.
6. «Erhürman: Başkanlık Sistemi ve Çeşitli Varyasyonlarını Tartışmaya Hazırız», Haber Kıbrıs, 18 Şubat 2021, https://haberkibris.com/erhurman-baskanlik-sistemi-ve-cesitli-varyasyonlarini-tartismaya-haziriz-2002-2021-02-18.html,
7. Tufan Erhürman: BM ile Müzakere Etmeden Maraş'ta Kapsamlı Açılıma Gitmek Yeni Sorunlar Yaratır», Kıbrıs Postası, 2 Temmuz 2021; «Gelecek için 6 Doğru Adım», Tufan Erhürman, https://tufanerhurman. org,
8. «Ataoğlu: Türkiye Kendi Ayaklarımız Üzerinde Durmamızı İstiyor», Detay Kıbrıs, 11 Ocak 2022.
9. «Fikri Ataoğlu: Anavatanımızla, Sağlıklı ve Güçlü İlişkilerin Teminatıyız», Gündem Kıbrıs, 11 Ocak 2022; «Fikri Ataoğlu: Türkiye ile İyi İlişkileri Yürüten Ersin Tatar'ı Destekleyeceğiz», YouTube, 16 Ekim 2020, https://www.youtube.com/watch?v=wFPUjsDgSos,
10. «DP'de Farkımız Birlik ve Bütünlüğümüz Dayanışma Gecesi», Star Kıbrıs, 13 Ocak 2022.
11. «Kudret Özersay: Türkiye-KKTC İlişkileri, Akıncı Döneminde 10 Yıl Geriye Gitti», Kıbrıs Postası, 24 Eylül 2020.

12. «Kuzey Kıbrıs Dışişleri Bakanı Özersay: Federal Çözüm Gerçekçi Değil, Masada İki Devletli İşbirliği Modelleri Olacak», Sputnik Türkiye, 24 Mayıs 2019.
13. Hacı Mehmet Boyraz, «Koronavirüsün Gölgesinde 2020 KKTC Cumhurbaşkanlığı Seçimi», SETA Analiz, Sayı: 335, (2020), s. 8.
14. «Gündem İki Devletli Çözüm», Diyalog Gazetesi, 30 Ekim 2021.
15. Hacı Mehmet Boyraz, «Maraş'ın Yeniden Açılması Kararı ve Stratejik Kazanımlar», Anadolu Ajansı, 12 Ekim 2020.
16. Dört Temel İlkemiz Var», Diyalog Gazetesi, 10 Ocak 2022.
17. «23 Ocak 2022 Milletvekilliği Erken Genel Seçimi», KKTC YSK, http://ysk.mahkemeler.net/index.php/milletvekilligi-secim-sonuclari/, Erişim tarihi: 28 Ocak 2022.
18. «Başbakan Dr. Faiz Sucuoğlu TRT Habere Konuştu».
19. «Başbakan Dr. Faiz Sucuoğlu TRT Habere Konuştu», https://kktcbasbakanlik.org/BASIN-VE-HALKLA-%C4%B0L%C4%B0%C5%9EK%C4%B0LER/BASIN-A%C3%87IKLAMALARI/ba%c5%9fbakan-dr-fa%c4%b0z-sucuo%c4%9flu-trt-habere-konu%c5%9ftu, (Erişim tarihi: 27 Şubat 2022).
20. «UBP-DP-YDP Koalisyon Hükümeti Programı», https://basbakanlik.gov.ct.tr/Portals/1/UBP%2C%20DP%20ve%20YDP%20Koalisyon%20Hukumeti%20Hukumet%20Program.pdf, (Erişim tarihi: 27 Şubat 2022).
21. «Tatar: Başkanlık Sistemi Artık Gündeme Gelmelidir», Kıbrıs Gerçek, 22 Temmuz 2019.
22. KKTC'nin En Büyük Partisi, Parti Genel Başkanlığı Seçimlerine Hazırlanıyor», Dailymotion, https://www.dailymotion.com/video/x6vypzt, (Erişim tarihi: 15 Ocak 2022).
23. «Ataoğlu: Başkanlar Samimiydi, Dışarısı Soru İşareti», North Cyprus, 4 Aralık 2020; «Devletin Adı Değişmeli, Başkanlık Sistemi Gelmeli», Ses Kıbrıs, 16 Temmuz 2021.
24. «Erhürman: Siyasi İstikrarı Sağlayacak Tek Sistem Başkanlık Sistemi Değildir», North Cyprus, 4 Haziran 2020.

25. «TDP ve CTP'den Tepki, DP'den Yeşil Işık!», Gündem Kıbrıs, 4 Ekim 2017.
26. «Özersay: Seçimden Önce Anayasa Değişikliği Tartışması Şart», Kıbrıs Postası, 7 Mart 2019.
27. «TDP ve CTP'den Tepki, DP'den Yeşil Işık!», Gündem Kıbrıs, 4 Ekim 2017.
28. «The Entire France-Greece Defense and Security Agreement», Greek Reporter, https://greekreporter.com/2021/09/28/the-entire-france-greece-defense-and-security-agreement/, Erişim tarihi: 13 Aralık 2021.
29. «Doğu Akdeniz'de Türk Tarafının Kararlılığını Ortaya Koyan Önleme », DHA, 23 Şubat 2018.
30. «Kıta Sahanlığını İzinsiz İhlal Eden Araştırma Gemisine Müdahale», Anadolu Ajansı, 4 Ekim 2021.
31. «Türkiye'nin Hamlesi Panik Yarattı», Hürriyet, 5 Kasım 2021.
32. «145 Bin Metrekarelik Alandaki Vakıf Malları Kira Bedelsiz 30 Yıllığına Askere Verildi», Kıbrıs Postası, 15 Ekim 2021.
33. «KKTC'ye Geçitkale'nin Ardından Deniz Üssü», Milliyet, 25 Aralık 2019.
34. «145 Bin Metrekarelik Alandaki Vakıf Malları Kira Bedelsiz 30 Yıllığına Askere Verildi», Kıbrıs Postası, 15 Ekim 2021.
35. Yücel Acer, EastMed Projesinde Dönüm Noktasına mı Geliniyor? , SETA Perspektif, 2022, No: 326, s. 5.

SETA BOOKS

تنظيـم غولـن
والمحاولـة الانقلابية

رمضـــــان يلـــدرم

setavakfi setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org
+90 (212) 395 11 00

SETA